جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الاسلامية في النجف الاشرف

كلية الاعلام

قسم الصحافة

المادة/ الاتصال السياسي

الفصل الأول

عنوان المحاضرة/ وظائف الاتصال السياسي

(الاتصال السياسي ودعم مشروعية النظام السياسي**)**

م.د. امير نجم عبود

تعمل وسائل الاتصال كأداة من أدوات الشرعية الاجتماعية لمنح الوضع الشرعي للأشخاص والمنظمات وتعيد تأكيد مستويات القيم المطلقة والمعتقدات الاجتماعية فهي تدعم الوضع السياسي والاجتماعي القائم كما تعمل على توجيه العاطفة التي تدعم النظام السياسي بما يضمن شرعية الحكومات.

يتصل الدعم بالمشروعية وهو المفهوم الذي يجب ان يتم تمييزه عن القانونية بالرغم من ان هناك ارتباطات بين الفكرتين. فالحالات التي تستوعب الأنظمة القانونية، هي أنظمة ليست او لم تعد شرعية لأنها لم تعد تتمتع بالدعم الشعبي .. فروسيا القيصرية في فترة الحرب العالمية الأولى هي مثالا على ذلك . وهناك أنظمة أيضا تتمتع بالدعم دون ان تكون قانونية او انها لم تصل الى ما يؤهلها كي تكون قانونية.

ان نوع الدعم الذي تم للتو الإشارة اليه يقوم على مشاعر الافراد وهناك نوع **اخر من الدعم والذي ينبع من العلاقة بين الهياكل** (المؤسسات والمجموعات) والنظام السياسي : الأحزاب وجماعات المصالح ، وأيضا الهيئات القبلية والاثنية والدينية ، والتي تلعب دورا اكبر .

ان الدعم الممنوح من قبل المؤسسات والجماعات يحدد مستوى الاندماج السياسي في البلاد وهذا النوع من الدعم واضح أهميته شأنه في ذلك وربما اكثر أهمية منه شأن القبول بالنظام السياسي من قبل الافراد **. ولذلك علينا ان ننظر الى المشروعية بين الافراد وفي الاندماج السياسي للمؤسسات والجماعات من اجل تقييم مقدار الدعم الإجمالي الذي يتمتع به نظام سياسي معين .**

ان النظام الذي لا يمتلك دعما كافيا فأنه يلجأ الى القمع او الفرض : ان هذا النظام دكتاتوري. ان تاريخ العالم بما في ذلك العالم المعاصر يفيد بأن الدكتاتوريات هي ميزة واسعة الانتشار وعليه فأن القمع يمكن ان يصبح بديلا للدعم في ظروف عديدة بالرغم من الادعاء بأن الديكتاتوريات قد لا تكون حيوية ان وضعها بصورة مختلفة بالرغم من هناك سخطا واضحا بين السكان في العديد من البلدان يظهر بأن التمردات نادرة وان التمردات الناجحة والثورات هي اكثر ندرة.

لقد استغرق القضاء على بعض الديكتاتوريات الاوربية حربا عالمية فيما بزغت بعض الأنظمة الديكتاتورية في أجزاء متفرقة من العالم منذ عام ١٩٤٥م ان الحكم الديكتاتوري هو ميزة ثابتة في الحياة السياسية الى جانب أنظمة تحظى بالدعم وتعتمد على التوافق.

تعمل وسائل الاتصال على توعية الجمهور وإقناعها بجدول النظام السياسي من خلال تحقيق الاجماع او الاتفاق حول شعارات واهداف واحدة ووسيلتها في ذلك هو الاقناع الذي يتحدد في السيطرة على هذه الجماهير وتوعيتها بجدوى النظام السياسي القائم حتى تضمن قيامهم بالادوار المطلوبة وتتيح وسائل الاتصال الفرصة للمسؤولين للظهور لتوضيح وتبيين وجهات نظرهم في المواضيع المطروحة فعن طريق الوسائل الإعلامية يبقى المجتمع الذي يتعرض لاحداث واخطار معينة على اطلاع بالمعلومات الأساسية المهمة والتعليمات المتعلقة بها كذلك تساعد وسائل الاعلام الحكومة في تنظيم وتوجيه الانطباعات المترتبة على هذه الاحداث لدى الجمهور وطرح الحلول الممكنة .

ووسائل الاتصال تعمل على الحد من عبارات الاستياء من النظام السياسي القائم والاستياء من السلطات بخاصة في النظام الديمقراطي ليس في العادة مؤشرا على تغيير سياسي جوهري وكلما اصبح موضوع الاستياء اكثر عمومية ازدادت الابعاد السياسية ويمكن ان يقضي التراجع في دعم النظام الى تحد أساسي للبناء الدستوري او الإجراءات الحكومية فالروابط الواهنة في نظام ديمقراطي قد تؤدي الى ثورة او حرب أهلية.

وبما ان الحكومات في الكثير من الأحيان تخفق في تحقيق توقعات الجمهور فمن الضروري ان لا يرتبط الإخفاق المؤقت في تلبية مطالب الجمهور مباشرة بتقييم النظام السياسي.

المشروعية تستمدها السلطة من نص القانون والقواعد المنظمة لها والشرعية فتقررها المعتقدات والقيم الاجتماعية وتختلف طريقة إضفاء الشرعية من مجتمع لاخر كما ان هناك فرقا كبيرا بين إضفاء الشرعية على مراكز قوة قائمة وبين إيجاد مراكز قوة شرعية جديدة فإضفاء الشرعية في الحالة الثانية امر صعب **ولكي نجعل من القوة سلطة سياسية لا بد من ربطها في ضمائر المجتمع والصالح العام.**

فالصلاحية أساس للخضوع للسلطة والمواطنون يخضعون للسلطة السياسية اعتقادا منهم بأنها تمتلك صلاحية اعلى من صلاحية الجماعة والأفراد الاخرين في تحقيق الصالح العام والصلاحية التي تعطي قرارات السلطة مشروعيتها تعني ان هناك اتفاق في الرأي على ان من يتولون السلطة قادرون على تحقيق صالح المجتمع وثمة ارتباط وثيق بين القوة في تحقيق أهدافهم المجتمعية وتحقيق الصالح العام وحاجة السلطة السياسية الى إرضاء المحكومين واقناعهم بصلاحيتها في تحقيق اهداف المجتمع فالحاكم لا يستطيع عرض قراراته بصدد مسألة ما إلا اذا تأكد من وجود رأي عام مساند ومؤيد لهذه القرارات وهذا الرأي يصنع باستخدام وسائل والإعلام السياسي.